مركز تكامل للدراسات والأبحاث

دراسات محكمة

الدولة المغاربية ومعضلة الولاء السياسي

في مأزق الدولة القطرية المغاربية: أي نموذج دولتي؟

عباس بوغالم

جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

15 نونبر 2023

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

الملخص التنفيذي:

إذا كان الولاء السياسي يشكل أهم مقوم من مقومات الدولة الوطنية الحديثة، فإن هذه الورقة تستحضر أولا، معضلة افتقاد الدولة المغاربية للولاء السياسي القائم على أساس الإقناع والحوار، وتستحضر ثانيا، معطى فشل الدولة المغاربية في تحقيق الإجماع حولها بسبب فشلها في تحقيق آمال وتطلعات المواطنين للعيش في مستوى مدنية الدولة الوطنية الحديثة، كما تستحضر الورقة ثالثا، هاجس تلاشي ما تبقى من الولاء السياسي الذي أصبح يهدد الدول المغاربية في كياناتها الوحدوية ولحمتها المجتمعية، وهو ما تعكسه سيادة حالة من الخوف وانعدام الثقة بين مختلف مكونات المجتمع/ البلد الواحد، الأمر الذي يفضي إلى البحث عن بدائل في الدوائر الهوياتية الجزئية ومنحها الولاء السياسي.

وعلى هذا الأساس تروم هذه الورقة ملامسة واقع الدول المغاربية في علاقتها بموضوع الولاء السياسي، باعتباره مقوما مركزيا يكثف ويلخص مأزق هذه الدول عبر كافة المستويات والمجالات، وإبراز أهم التحديات والصعوبات الجديدة التي أضحت تواجهها هذه البلدان في هذا السياق، والبحث في أهم أسباب تلاشي الولاء السياسي للدولة القطرية المغاربية، في أفق إبراز أهم مقومات وأسس تعميق وترسيخ الولاء السياسي لهذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الولاء السياسي- الانتماء- الهوية- الدولة- الأمة- المجتمع.

Executive Summary

Political allegiance constitutes the most important component of modern nation state. The present paper focuses, in the first place, on the dilemma of the Maghreb states' lack of allegiance that is based on persuasion and dialogue. Then it explains the failure of the Maghreb states to achieve the consensus necessary to fulfil their citizens' hopes and aspirations to live in a modern national state. The paper also sheds light on the disintegration of the remaining political allegiance, which threatens the domestic unity and societal cohesion within these states as this is reflected in the prevalent state of fear and lack of trust between the different components of society. The above-mentioned

disintegration compels people to declare allegiance to all sorts of sectarian identities.

The paper aims to study the reality of Maghreb states and how it relates to the issue of political allegiance.This fundamentally important issue intensifies and summarises the dilemmas that face Maghreb states in many fields and at various levels.

It also aims at highlighting the most important new challenges and difficulties they are facing in this respect and to investigate the major reasons behind the disintegration of political allegiance. The ultimate goal is to shed light on the most important components and foundations that are necessary for a deep and strong political allegiance to these states.

Keywords: political allegiance - belonging - identity - state - nation - society.

مقدمة

يجسد الولاء السياسي للدولة أهم مقتضيات الدولة المدنية، باعتبارها كيان مستقل بغض النظر عن من يحكمها، وإذا كانت الدول التي حققت درجة عالية من الاندماج؛ عبر صهر مختلف مكوناتها وتشكيلاتها الاجتماعية والسياسية في إطار ترسيخ وحدها الوطنية؛ قد عززت من أولوية الولاء السياسي للدولة على حساب الولاء السياسي للسلط الجزئية، فإن مسألة الولاء مازالت تشكل موضع جدال واختلاف في العديد من الدول العربية التي لم ترق بعد إلى تكريس مفهوم المواطنة الحقة بسبب تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين أفرادها.

والدول المغاربية لا تشكل استثناء على هذا المستوى، وهو ما تأكد بشكل ملموس بعد مرحلة الحراك الثوري الذي عرفته هذه البلدان، حيث تبدت حقيقة واقع هذه الدول في علاقتها بمجتمعاتها، والتي كان يبدو أن هذه العلاقة يطبعها التناغم والانسجام، وأنها قد حققت درجة عالية من الاندماج بين مختلف مكوناتها وتشكيلاتها الاجتماعية، بعد أزيد من نصف قرن من مشروع بناء الدولة المغاربية القطرية، غير أن موجة الحراك الثوري كشفت عن هشاشة واضحة على مستوى الانسجام الداخلي من جهة، كما كشفت عن ضعف بين على مستوى درجة ارتباط وولاء المواطن المغاربي للدولة المغاربية القطرية من جهة أخرى. الأمر الذي عكسته بجلاء حدة انتعاش الولاءات الفرعية، فضلا عن الانشطارات الإيديولوجية والسياسية، وهي أمور على قدر كبير من الدقة والخطورة ولها تأثيرات كبيرة على كيان الدولة الوطنية في هذه البلدان.

إن ضعف ولاء الأفراد للدولة، بل وتلاشي هذا الولاء، بعد التحولات التي عرفتها البلدان العربية يعكس في جانب منه، أن مفهوم الدولة الوطنية الحديثة لم تترسخ بعد، وبالشكل الكافي، في معظم البلدان العربية والدولة المغاربية من ضمنها. وفي جانب آخر منه يؤكد فشل هذه الدول في تحقيق الاندماج المطلوب بين مختلف مكوناتها المجتمعية وصهر تبايناها واختلافاتها الإثنية والعرقية والقبلية لتحقيق أولوية الولاء السياسي للدولة المركزية على حساب الولاءات الفرعية، وما عقد من مهمة الدول المغاربية في تحقيق هذا المبتغى كون البيئة المغاربية مازالت في بعض بلدانها تزخر بمخزون ثقافي طارد لمفهوم الدولة بشكله الحديث

من هذا المنطلق تستحضر هذه الورقة، أولا معطى فشل الدولة المغاربية في تحقيق الإجماع حولها بسبب محدودية الأداء والانجاز في تحقيق آمال وتطلعات المواطنين للعيش في مستوى مدنية العصر والاندماج في الحضارة العالمية.. كما تستحضر الورقة ثانيا، معضلة افتقاد الدولة المغاربية للولاء السياسي القائم على أساس الاقناع والحوار، وثالثا تستحضر الورقة هاجس تلاشي الولاء السياسي الذي أصبح يهدد الدولة المغاربية في كياناتها الوحدوية ولحمتها المجتمعية، هذا الهاجس تعكسه حدة تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها، الأمر الذي يعكس من جهة أخرى سيادة حالة من الخوف وتآكل مؤشر الثقة بين مختلف مكونات المجتمع في البلد الواحد، الأمر الذي يفضي إلى البحث عن بدائل في الدوائر الهوياتية الجزئية ومنحها الولاء السياسي مقابل حماية مفترضة.

وعلى هذا الأساس تروم هذه الورقة ملامسة واقع الدول المغاربية في علاقتها بموضوع الولاء السياسي، باعتباره مقوما مركزيا يكثف ويلخص مأزق هذه الدول عبر كافة المستويات والمجالات، كما تروم الورقة ملامسة واقع تعدد الانتماءات والولاءات في الدول المغاربية، وإبراز أهم التحديات والصعوبات الجديدة التي أضحت تواجهها هذه البلدان على هذا المستوى، والبحث في أهم أسباب تلاشي الولاء السياسي للدولة القطرية المغاربية، في أفق إبراز أهم مقومات وأسس تعميق وترسيخ الولاء السياسي للدول المغاربية، ومن ثم العمل على اقتراح جملة من الأسس والمتطلبات التي من شأنها تعزيز الولاء السياسي لسلطة الدولة على حساب الولاء السياسي للسلط الجزئية.

- إشكالية البحث

إذا كان مفهوم الولاء السياسي يعد مقوما مركزيا في علاقته بموضوع الدولة المدنية الحديثة، فإن الدول المغاربية مازالت تواجه الكثير من العوائق والتحديات على هذا المستوى، حيث تتجاذبه العديد من الدوائر الهوياتية بسبب تعدد دوائر الانتماء،(الولاء للدولة القطرية- الولاء للأمة الإسلامية-الولاء للأمة العربية- الولاء للمجموعات المحلية..)، وبالتالي ارتفاع حدة التنافس بين مختلف هذه الدوائر، مما ينعكس على مستوى الجهة المستقطبة للولاء. وأمام عجز هذه الدول عن فك معضلة تعدد الولاءات وحسم التعارض بين قوى الجذب للظفر بهذا الولاء، مازال موضوع الولاء السياسي يمثل الإشكالية السياسية الرئيسية التي تعاني منها الدول المغاربية، والتي تنطوي بدورها على إشكالات عدة، هذه الورقة تروم الاشتباك مع هذه الاشكالية في أفق الاسهام في طرح بعض البدائل والمداخل لتعزيز الولاء السياسي لهذه للدول، وبالتالي تجاوز هذه المعضلة التي تعاني منها أغلب البلدان المغاربية.

- الجهاز المفاهيمي

يمثل الولاء الجانب الذاتي في مسألة الانتماء الذي يجسد أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد والمجموعة فهو حالة دمج الذات الفردية في ذات أوسع منها وأشمل، ليصبح الفرد بهذا الدمج جزءا من أسرة أو من جماعة، أو من أمة، أو من الإنسانية جمعاء[1].

يتم تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقا لمعيارين أساسيين هما: العامل الثقافي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد، أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة.[2]

ويتشكل الولاء عادة في إطار ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية بعضها ثابت وبعضها طارئ وقد تأخذ درجة الشعور بالانتماء والولاء في الدول العربية اتجاهات متباينة حسب درجة الاندماج الوطني وشعور الإنسان بمواطنيته بأبعادها المختلفة.[3]

---

[1] – زكي نجيب محمود، قيم من التراث، (بيروت، دار الشروق، 1990)، ص.39.

أورده عبد اللطيف الحناشي، "الولاءات التحتية في التعبئة الانتخابية التشريعية لسنة2014"، التعبئة الانتخابية في تونس دراسة حالة الانتخابات التشريعية2014، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 133-103.

[2] – محمود، ص 391 .

[3] – أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص81.

ولا يعني الولاء مجرد الانتماء لفكرة أو مجرد الاعتقاد في شيء وإنما التعبير عن هذا الانتماء في الحياة العملية للإنسان. والانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، فالولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، ويمكن أن نجد تداخلا أو تطابقا بين المفهومين في حين أن الاختلاف بينهما يكمن في الدرجة وليس في النوع، ما يعني أن الولاء درجة عالية من الانتماء.

والإنسان بطبيعته كائن اجتماعي، ولا يحي بدون عواطف اجتماعية، أو التواجد مع الآخرين، الأمر الذي يتطلب منه دائما التضحية بالذات للتوافق معهم، فيقوم الولاء بتحويل التضحية بالذات إلى تأكيدها، ولوجودها. لذلك نحتاج، كما يقول "جوزيا رويس" في كتابه "فلسفة الولاء"[4]، نحتاج للولاء لتحقيق خيرنا الفردي، وبوصفنا كائنات اجتماعية نحتاج دائما لقضايا تستحق الولاء لأنه يقدم حلا لأصعب مشكلاتنا الاجتماعية، من هنا التفاني الإرادي والعملي الدائم من قبل الأفراد تجاه قضية معينة فيتصف الفرد بالولاء؛ أولا، إذا كانت لديه القضية التي يتجه بولائه لها، وثانيا، عندما يهب نفسه لخدمتها طواعية، وثالثا، عندما يعبر عن هذا الاخلاص والتفاني للقضية، بطريقة عملية مقبولة، وبخدمة القضية بصورة فعالة ودائمة[5]. غير أنه إذا كان الولاء يحقق إشباعا لحاجة ضرورية لدى الفرد، ومن ثم لابد من سلطة قائمة لها مكانتها في نفوس الأفراد، فإنه حينما يكتشف الفرد فساد القضية يتوقف عن الولاء لها والإخلاص لها.[6] فالولاء يتأثر بعلاقة السلطة بالشعب، إذ انفصال السلطة عن الشعب وعدم مشاركة الفرد في القرارات السياسية وعدم مراعاة السلطة لمصالح الأفراد، يؤدي إلى شعور الفرد بالاغتراب[7]، مما يؤثر في درجة ارتباطه بالسلطة والدولة، وبالتالي تلاشي ولائه السياسي لها.

- منهجية البحث

يضع موضوع الولاء السياسي في علاقته بالدولة المغاربية مجالات متعددة للبحث والدراسة نظرا لتعدد أبعاد موضوع البحث وارتباطه بالعديد من المجالات والحقول المعرفية، مما يفرض الاعتماد على مقاربة متعددة الأبعاد، وبالتالي الاعتماد على مجموعة من الأدوات المنهجية التي تتكامل فيما بينها. ذلك أن واقع البحث يفرض علينا الانتقال بين أكثر من حقل معرفي وأكثر من مجال تخصصي، وذلك حسب ما تقتضيه محاور البحث، وهي حقول تشمل ما هو تاريخي وما هو حضاري/ ديني وما هو سياسي وثقافي واجتماعي، وبقدر تعدد وتنوع هذه الحقول المعرفية، تتعدد وتتنوع طبيعة المقاربات والأدوات المنهجية التي سيتم توظيفها في هذه الدراسة، والتي نروم من خلالها وضع إطار نظري تحليلي لأزمة/ مأزق الدولة المغاربية بالارتكاز على مفهوم الولاء السياسي كوحدة تحليلية أساسية، وذلك من خلال الاعتماد على مقاربة تحليلية نظرية تجد سندها في مختلف الأدبيات التي حاولت استجلاء معالم أزمة الدولة العربية عموما والدولة المغاربية من ضمنها، باعتبارها أزمة لنظرية الدولة الحديثة،

[4] – جوزيا رويس، فلسفة الولاء، ترجمة: أحمد الانصاري، الطبعة الأولى (المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد: 337، 2002)، ص 15.

[5] – رويس، ص 39.

[6] – رويس، ص 22-26.

[7] – رويس، ص 9- 10.

وما واكبها من قصور على مستوى التأصيل النظري للدولة الوطنية، ووصولا إلى واقع الدولة المغاربية الحالي، مرورا بأعطاب لحظة التأسيس والبناء.

وذلك عبر المحاور الآتية:

أولا: تجليات تلاشي الولاء السياسي للدول المغاربية

ثانيا: الدول المغاربية في ضوء مؤشر تلاشي الولاء السياسي

ثالثا: أسباب تلاشي الولاء السياسي للدولة القطرية المغاربية

رابعا: تحديات تلاشي الولاء السياسي

خامسا: أسس ومقومات تعزيز الولاء السياسي

أولا: تجليات تلاشي الولاء السياسي للدول المغاربية

1- ضعف الاندماج الوطني

كشفت الثورات والانتفاضات في دول الربيع العربي والدول المغاربية من ضمنها، عن حقيقة واقع هذه الدول في علاقتها بمجتمعاتها، والتي كان يبدو أن هذه العلاقة يطبعها التناغم والانسجام، وأنها قد حققت درجة عالية من الاندماج بين مختلف مكوناتها وتشكيلاتها الاجتماعية، بعد أزيد من نصف قرن من مشروع بناء الدولة المغاربية القطرية، غير أن موجة الحراك الثوري كشفت عن هشاشة واضحة على مستوى الانسجام الداخلي من جهة، كما كشفت عن ضعف بين على مستوى درجة ارتباط وولاء المواطن المغاربي بالدولة المغاربية القطرية من جهة أخرى. الأمر الذي عكسته بجلاء حدة انتعاش الولاءات الفرعية، فضلا عن الانشطارات الإيديولوجية والسياسية، وهي أمور على قدر كبير من الدقة والخطورة ولها تأثيرات كبيرة على كيان الدولة الوطنية في هذه البلدان.

إن ضعف ولاء الأفراد للدولة، بل وتلاشي هذا الولاء، بعد التحولات التي عرفتها البلدان العربية يعكس في جانب منه، أن مفهوم الدولة الوطنية الحديثة لم تترسخ بعد، وبالشكل الكافي، في معظم البلدان العربية والدولة المغاربية من ضمنها. وفي جانب آخر منه يؤكد فشل هذه الدول في تحقيق الاندماج المطلوب بين مختلف مكوناتها المجتمعية وصهر تبايناها واختلافاتها الإثنية والعرقية والقبلية لتحقيق أولوية الولاء السياسي للدولة المركزية على حساب باقي الولاءات، وما زاد من صعوبة مهمة الدول المغاربية في تحقيق هذا المبتغى كون البيئة المغاربية لازلت في بعض بلدانها تزخر بمخزون ثقافي طارد لمفهوم الدولة بشكله الحديث.

2- تنامي الخطابات الهوياتية

بعد مرحلة الحراك الثوري أصبح المجتمع والدولة في البلدان العربية يسيران عبر مسارين متناقضين: مسار التفكك وأزمة السلطة، ومسار إعادة البناء وضرورة تنصيب السلطة. في ظل هذه الثنائية أصبحت البلدان المغاربية تواجه تحدي الاندماج الاجتماعي أو السياسي بالمعنى المعروف اجتماعيا وسياسيا، وهو المستوى الأخطر من مستويات الاندماج، كونه يهدد وجود الدولة في حد ذاته.[8] لاسيما أمام هشاشة بعض المجتمعات العربية، وهي هشاشة أصبحت تطفو على السطح في انبعاث الهويات الجزئية على نحو مفزع[9]. حيث ظهرت بعد مرحلة الحراك الثوري حالة من السيولة وانفجار في التكوينات السياسية، قد يفضي إلى انفجار اجتماعي يؤدي في النهاية إلى تفكيك الدولة والمجتمع معا.

والواقع أن التوترات الجارية والحروب الأهلية المشتعلة في بعض الساحات العربية حملت معها خطابات هوياتية جديدة، وجدت في هذه التحولات فرص التعبير عن انتماءاتها اللغوية والثقافية الخاصة[10]، في سياق عربي متموج

---

[8] – فالح عبد الجبار، "أثر الاندماج الاجتماعي–حضورا وغيابا– في عملية الثورة ونتائجها"، ضمن، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني، الطبعة الأولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص.175-204.

[9] – فالح، ص183.

[10] – محمد نور الدين أفاية، "الهوية الثقافية في زمن التغيير والتعولم"، إعداد: كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، الطبعة الأولى (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2012)، ص98.

انتفضت فيه كل الهويات الفرعية المقموعة أو المكبوتة[11]، بسبب سيادة حالة من الاحتقان والقمع، جراء معاناة شعوب هذه الدول، ولمدة طال أمدها، من معضلة ثلاثية الأبعاد، ألا وهي الاحتكار السياسي والاقتصادي والثقافي، وهي معضلة تشترك فيها البلدان المغاربية جميعها وإن بنسب متفاوتة.

3- كثافة خطاب حماية الوحدة الوطنية

مقابل تنامي الخطابات الهوياتية، تشهد البلدان المغاربية بشكل ملحوظ ارتفاع منسوب الخطاب الداعي إلى حماية الوحدة الوطنية، ولا شك أن اللجوء المكثف لخطاب حماية الوحدة الوطنية، يعكس في جانب منه هشاشة الانسجام داخل هذه الدول، وفي جانب آخر منه يعكس تآكل شرعية الأنظمة السياسة التي أضحت عاجزة عن تأمين الشرعية اللازمة لتحقيق الولاء والالتفاف اللازمين لضمان شروط النجاعة والفعالية على مستوى أداء هذه الأنساق، وبالتالي ضمان شروط البقاء والاستمرارية، وأمام تنامي هاجس الانشطار المفضي إلى تفكك لحمة المجتمع والدولة معا، لم تجد هذه الأنظمة السياسة من وسيلة سوى الارتكان لخطاب التعبئة من أجل تحقيق الإجماع والالتفاف حول وحدة الوطن بداعي مواجهة الأطماع والبرامج الهادفة لتفتيت الدول والشعوب.

4- عودة/ انبثاق القبلية

لا غرو أن الولاءات القبلية- العشائرية- الطائفية هي من أكثر الولاءات التقليدية رسوخا وتأثيرا في مجمل الحياة العربية المعاصرة، حيث تتعايش في مجتمعاتنا العربية بنى اجتماعية متنوعة، تمثل كل منها مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية، وتستقطب كل بنية من هذه البنى مشاعر الولاء الاجتماعي، وفقا لدرجة أهميتها وحضورها في دائرة الحياة الاجتماعية[12]، من منطلق أن هذه البنى تلبي وظائف اجتماعية وسياسية مهمة تتمثل في تأمين الحماية والأمن والهوية لأفرادها في ظل مجتمعات لم تبلور فيها البنى السياسية والاجتماعية المعاصرة على نحو متكامل، ولاسيما بنية الدولة العصرية أو الأمة.

رغم أن التقدم الحاصل على مستوى عملية التحديث وإرساء الدولة الوطنية، إلا أن ثقل القبيلة ظل حاضرا ويؤخذ في الحسبان، بالنظر إلى درجة التأثير الذي يمكن أن تحدثه القبيلة في موازين القوى على مستوى المجتمع، في مجتمع مازال يستبطن القيم والثقافة التقليدية.

وغداة مرحلة الحراك الثوري العربي شهدت المنطقة المغاربية عودة ملفتة للقبلية أو بالأحرى انبثاق القبلية، بحكم أن ما هو قبلي ظل كامنا في أغلب المجتمعات المغاربية ولم يخضع للتفكك والانصهار في ظل الدولة الوطنية المغاربية الحديثة، في ليبيا مازالت القبيلة تحظى بمكانة خاصة في المشهد الليبي وهي مكانة حافظت عليها خلال الحقبة الماضية واستمرت في المحافظة عليها بعد ثورة 17 فبراير، وغداة دخول ليبيا مرحلة الأزمة والصراع على السلطة تعاظم نفوذ القبائل وتأثيرها الفعال في مجريات الأحداث السياسية الليبية، الأمر الذي ساهم في بروز وتعزيز أولوية الولاءات القبلية من جديد، في تونس، وعلى الرغم من تفكك بنى القبيلة، بفعل التحولات التي عرفها المجتمع التونسي، فقد برز المعطى القبلي في قلب التمرد ضد النظام السياسي المهيمن، وجرى تمثل هذا

---

[11] – أفاية، ص 104.

[12] – – أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.103.

المعطى والتعبير عنه في بعض الجهات التي لم تعرف الاندماج المطلوب في البنى المنتجة داخل المجتمع التونسي[13]. الأمر الذي يعكس ضعف وهشاشة الدولة المركزية في معظم الدول المغاربية وعجزها عن صهر التكوينات الاجتماعية التقليدية في بوتقة الدولة الوطنية الحديثة، وضمان الولاء السياسي لها في مواجهة باقي الولاءات الفرعية، ورغم تفاوت درجة حضور القبيلة في مختلف الدول المغاربية تبعا لخصوصيات تطورها التاريخي والاجتماعي والسياسي، فالثابت أن البنية القبلية استطاعت أن تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطر الأفراد والجماعات وخاصة في المناطق الهامشية[14]، فالمجتمع الذي تتعايش فيه الدولة ضعيفة مع قبائل قوية منتظمة، مجتمع بنيته "انقسامية" تفتقر إلى التماسك السياسي المصحوب بدرجة قوية من الاستمرارية الثقافية والتفاعل الاقتصادي[15].

وإذا كان الولاء للقبيلة والطائفة مشروعا في غياب الدولة الحديثة، فإن هذا الولاء يفقد هذه المشروعية مع التكوينات المدنية الاجتماعية الحديثة، أي أن الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة من التعصب الخالص، وتلك حالة مدمرة للمجتمعات والدول معا[16]، وتتعاظم الخطورة حينما تتحول القبيلة؛ باعتبارها بنية اجتماعية تقليدية ذات أبعاد وظيفية كانت تنهض بها في مرحلة ما قبل الدولة العصرية الحديثة؛ إلى نزعة قبلية تعصبية تتمثل في منظومة من القيم والمعايير التي تعبر عن ولاء الفرد لقبيلته في عصر الدولة الحديثة. ويزداد الأمر خطورة حينما تتعاظم قوة الولاء القبلي ويتوارى الولاء للوطن وللدولة إلى مرتبة تالية، والحال أن الولاء الأقوى في المجتمع الديمقراطي ينبغي أن يكون للوطن وللدولة لكي يتجاوز الأفراد خطر استدعاء النزاعات القبلية القديمة، ولئن كان الانتماء القبلي ليس دائما عاملا سلبيا وعامل هدم، فإن القبيلة ينبغي أن تشكل مؤسسة اجتماعية في إطار الدولة لا فوقها، أي أن تكون أولوية الولاء والانتماء للدولة وليس للقبيلة.[17]

5- ضمور قيمة السياسة

تشير أغلب المؤشرات في البلدان المغاربية إلى تراجع مخيف على مستوى نسب المشاركة السياسة وتدني المشاركة المدنية واستشراء ظاهرة العزوف السياسي، الأمر الذي يؤكد من جهة، أن هذه الأنساق المغاربية تعاني من أزمة شرعية حادة، ومن جهة أخرى، يعتبر ذلك دليلا قاطعا على تراجع قيمة "السياسة" في هذه الأنساق السياسية.

ومما يترب عن ضمور قيمة السياسة في وعي وثقافة الناس ضعف رابطة الولاء للدولة وتنامي الولاءات الفرعية، والواقع أن ضعف ولاء الأفراد للدول، بل وتلاشي هذا الولاء، يعكس في جانب منه، فشل هذه الدول في إشراك مختلف القوى والتشكيلات الاجتماعية في قضايا تدبير الشأن العام، وبالتالي ضمور المساهمة الشعبية في

---

[13] – كمال عبد اللطيف، "مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية"، ضمن، الانفجار العربي الكبير، مرجع سابق، ص44.

[14] – محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الطبعة الأولى (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012)، ص55.

[15] –عبد الله حمودي،" الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية" ضمن، ما قبل الحداثة، الطبعة الأولى، 2022، ص.28

[16] – الصبيحي، ص 102.

[17] – الصواني، ص447.

السياسة، ولا شك أن تنامي الجماعات والفئات غير الناشطة سياسيا، يقل ولاؤها للنظام السياسي ويتراجع مع مرور الوقت، مما يعرض شرعيته للاهتزاز.

ولعل أخطر ما يمكن أن يواجه به نظام سياسي ما هو وضع شرعيته موضع تساؤل، وتبلغ أزمة الشرعية ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية وهنا تزداد الخطورة[18]، ذلك أن تنامي الولاءات الجزئية على حساب الولاء للدولة يؤشر في مستوى من مستوياتها، على أن الخلل يطال جوهر السلطة وطبيعة العلاقة المفترضة بين هذه السلطة وعموم الشعب، بسبب سيادة حالة من النفور وعدم الرضا.

ثانيا: الدول المغاربية في ضوء مؤشر تلاشي الولاء السياسي

رغم الاشتراك في معضلة تآكل وتلاشي الولاء السياسي، إلا أن المسألة ليست مطروحة بنفس الدرجة والحدة في كل البلدان المغاربية، بل ثمة تباينات في كل دولة على حد بالنظر إلى جملة من العوامل والاعتبارات يمكن تحديدها في الآتي:

- البعد التاريخي الحاكم لمسار تشكل الدولة الوطنية في الأقطار المغاربية؛
- طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في البلدان المغاربية؛
- درجة الانفتاح السياسي في كل بلد؛
- اختلاف درجة التجانس واللاتجانس في كل دولة.

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن أن نضع تشخيصا وتقويما أوليا لمسألة الولاء السياسي في الدول المغاربية، والذي يتراوح فيها مؤشر تلاشي الولاء السياسي بين متغير عالي الدلالة، متغير متوسط الدلالة ومتغير منخفض الدلالة.

1- ليبيا وموريتانيا: متغير عالي الدلالة

- ليبيا

تشكل الحالة الليبية نموذجا لمدى تأثير معضلة الهوية الوطنية على عملية إعادة بناء الدولة، حيث شهدت بزوغا للتكوينات الأولية، سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية، لتمثل فاعلا منازعا للدولة في سلطاتها ووظائفها، وبالتالي هويتها.[19] فرغم أن لحظة سقوط القذافي شهدت توحدا للانتماءات المتنازعة على هدف واحد، وهو إزاحة النظام، فإن المرحلة التي أعقبت هذه اللحظة مثلت بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية، وتكريس إشكالات الهوية الوطنية، علاوة على عودة القبائل للتأثير الفعال في مجريات الأمور في الساحة السياسية.[20]

والواقع أن أغلب المؤشرات تؤكد أن ليبيا تنحدر نحو مزيد من الفشل والإرباك الذي يهدد كل شيء، بما في ذلك كيانها الإقليمي ووحدتها الترابية والوطنية[21]، بسبب افتقاد فكرة الوطنية لدى الشعب الليبي لمرتكزات تنظيمية

---

[18] – خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، الطبعة الأولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 43.

[19] – خالد حنفي علي، "معضلات الهوية بعد الثورات..ليبيا نموذجا"، الديمقراطية، العدد: 56، أكتوبر، (2014)، ص68.

[20] – حنفي، ص69.

[21] – يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، المستقبل العربي، العدد: 431، ص.18.

صلبة.[22] بل إن البنية الثقافية الليبية طاردة لمفهوم الدولة الحديثة[23]، مما يؤدي بنا إلى الحديث ليس فقط عن تلاشي الولاء السياسي للدولة بل انتفاء هذا الولاء أصلا، وأضحى الولاء قبليا وعشائريا وجهويا.

- موريتانيا

غداة حصول موريتانيا على استقلالها سنة 1960 كان الرهان الأساسي للمرحلة، يتمثل في كيفية الانتقال من ثقافة القبيلة إلى ثقافة الدولة وكان لافتا للانتباه منذ البداية رغبتها في جعل "الدين" أساس تذويب التناقضات على كل المستويات داخل المجتمع الموريتاني، خاصة وأن هناك من يعتقد أن "الدولة" كجهاز فرض من فوق من قبل فرنسا ضدا على مجتمع لم يكن يستبطن ثقافة الدولة بل كان يعلي من ثقافة القبيلة. وعليه كانت هناك إرادة لتجسيد الفجوة بين القبيلة والدولة أو على الأقل إحداث تعايش بينهما يكمن في تحويل الدين إلى آلية لشرعنة القبيلة والدولة في آن واحد.[24]

لذلك يمكن القول إن المجتمع الموريتاني مازال خاضعا لأنماط التنظيم القبلي والعشائري، وعملية التحديث لم تتغلغل بالشكل الذي يسمح بإرساء معالم وأسس دولة حديثة تنصهر فيها كافة مكونات المجتمع الموريتاني على قاعدة المواطنة التي تحد من حالة الفوارق القائمة على أساس إثني أو قبلي أو عرقي، والتي غالبا ما كانت وراء اندلاع موجة من الحركات الاحتجاجية.

لهذه الاعتبارات يمكن القول أن الحالة الموريتانية تجسد نموذجا للدول التي تفتقر للولاء الكلي لمواطنيها بسبب النفوذ القبلي والعشائري الذي ينافس الدولة في تحصيل مقوم الولاء.

2- المغرب والجزائر: متغير متوسط الدلالة

- الجزائر

ثمة تنازع هوياتي دائم في الجزائر بين ثلاثة تيارات تشكل اسمنت الثقافة الجزائرية المعاصرة، وهي الفرانكوفونية، الامازيغية والعروبية. ولم تتمكن الدولة الجزائرية المستقلة من صهر هذا التنوع في إطار منظومة تعليمية وإعلامية وثقافية ومجتمعية تنتج مقومات العيش المشترك بقدر ما توفر شروط الاعتراف بالتنوع[25]. كما تعتمل داخل الجزائر"حرب أهلية" ثقافية وهوياتية، عجزت الدولة عن إخمادها طيلة العقود الأخيرة، أو عن إيجاد أطر مؤسسية لصهر الاختلافات الثقافية والهوياتية، في إطار وطني حاضن.

وتدعي الفرانكوفونية الجزائرية أنها "إرث شرعي" لتاريخ الجزائر الحديث، وأنها حاملة لقيم العصر والتحديث. وتتقدم الأمازيغية باعتبارها ضحية تاريخية لقرون من"التعريب" و"الأسلمة". فيما يشتكي العروبيون من أنهم موضوع تمييز، لأن التيارين الآخرين ينظران إليهم باعتبارهم حاملين للغة "أجنبية"، ومرجعيات محافظة، وإزاء

---

[22] – بوطالب، ص73.

[23] – مصطفى عمر التير، صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، الطبعة الأولى (بيروت، منتدى المعاريف، 2014).

[24] – محمد ضريف،"الدولة والدين في موريتانيا"، المساء، 1014/11/14.

[25] – أفاية، ص 113.

هذا الصراع الهوياتي والثقافي الحاد أحيانا، تشكل داخل أنسجة المجتمع تيار وجد في الدين، وفي كل أشكال التدين، أجوبة عن قلق ثقافي تلوكه النخب الفرانكفونية والعروبية والأمازيغية.[26]

وهكذا أصبحت المسألة اللغوية مادة للصراع السياسي والاجتماعي في الجزائر، تنذر بتوترات مستمرة قد تعصف بوحدة الوطن، بسبب تنامي مطالب ذات نزوعات انفصالية على أساس لغوي، من هنا يمكن القول بأن فشل عملية الاندماج الاجتماعي، هو حصيلة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وعجز النظام السياسي عن بناء دولة قادرة على دمج مختلف فئات المجتمع، هو الذي أدى إلى طرح مسألة الهوية اللغوية والعصبية كملجأ.[27]

معنى ذلك أن الدولة في حالة الجزائر، لم تفشل فقط في إطلاق نموذج تنموي مستدام وعادل، على الرغم من مداخيل الثروات النفطية الهائلة، بل فشلت أيضا في صهر التنوع الثقافي والهوياتي في إطار مؤسسي ومجتمعي ووطني مبني على قواعد العيش المشترك.[28]

- المغرب

يصنف المغرب ضمن نماذج الأنظمة الملكية حيث العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم ليست علاقة موضوعية، بل تقوم على الإخلاص والولاء لشخص الحاكم، فالطاعة هنا لا تكون للقوانين وللمؤسسات بل لشخص الحاكم حيث يطغى التقليد على مستوى السلطة، مما يضفي طابعا خاصا واستثنائيا عل مستوى طبيعة مقاربة مسألة الولاء في هذا البلد.

غير أن ذلك لا يجعل المغرب استثناء في إطار الدول المغاربية على مستوى معضلة تلاشي الولاء السياسي، حيث فتحت مرحلة الحراك الثوري وما صاحبها من طفرة على مستوى تعدد مطالب مختلف شرائح وفئات المجتمع، فتحت من جديد موضوع الهوية الوطنية على مصراعيه، وهكذا شكلت مرحلة مراجعة دستور 2011، مناسبة مواتية للعديد من حاملي المطالب الهوياتية بالدعوة إلى الاعتراف بها.

ومن منطلق الاستجابة لمختلف هذه المطالب الهوياتية، أصبحنا بعد دستور 2011 أمام تنوع غير مسبوق لمكونات الإنسان المغربي، بحيث أضاف إلى الأبعاد الإسلامية والعربية والإفريقية، مقومات أخرى هي الأمازيغية والحسانية والأندلسية والمتوسطية والعبرية[29].

وبعيدا عن محاسن هذا الاعتراف بكل مكونات النسيج المجتمعي من أجل بناء تركيب "وطني" متوازن، فإن صيغة دسترة هذه التعددية الهوياتية ينطوي على العديد من المخاطر، على اعتبار أن بنود الدستور المتعلقة بموضوع هوية المغرب والمغاربة سقطت في حبال منطق الترضيات، وأصبحت معها الهوية المغربية تبعا لذلك عبارة عن روافد لا جامع بينها ولا نسيج يمنحها المعنى، مما قد يفتح الباب أمام استقطابات هوياتية مشرعنة دستوريا[30]، وفتح المجال للتشنجات الهوياتية باسم التنوع الذي قد يؤدي إلى الفتنة وصراع الهويات، وبالتالي إمكانية تعريض

---

[26] – أفاية، ص114.

[27] – حسينة حاميد،" دور الإرث الاستعماري في هيكلة الأزمة وقيام الدولة الأمة في الجزائر"، عالم التربية، العدد: 24،(2014)، ص.237.

[28] – حاميد، ص114.

[29] – الفقرة الثانية من ديباجة دستور 2011.

[30] – عبد اللطيف، ص 38.

مقومات العيش المشترك للتهديد في ظل غياب ثقافة ديمقراطية متجذرة تحتضن هذه التعددية الثقافية والهوياتية.

من هذا المنطلق يمكن القول إن الدستور المغربي لسنة 2011، ساهم في إنعاش خطابات الهوية، الأمر الذي قد يؤجج النزعات العرقية، وهي النزعات الكاشفة عن غياب وتغييب قيم المواطنة[31]، وبالتالي تبديد كل التراكم الحاصل، منذ عقود على مستوى صهر التنوع والاختلافات وتحقيق الحد الأدنى من الانسجام المطلوب لتحقيق التعايش المشترك في إطار الوحدة الوطنية وفي إطار ضمان أولوية الولاء السياسي للدولة على باقي الولاءات.

3- تونس: متغير منخفض الدلالة

- تونس

تتميز تونس بسبق تاريخي على مستوى بداية التحديث الاجتماعي والاقتصادي السياسي في أفق إرساء الدولة الوطنية المستقلة، حيث سبق التحديث الاستعمار في تونس، وذلك خلافا للكثير من البلدان العربية والإسلامية[32].

لذلك تجسد تونس نموذجا للدول المغاربية التي يتحقق فيها قدر كبير من التجانس بين مختلف مكونات المجتمع التونسي، إن على المستوى الديني والمذهبي والعرقي، وبالنظر إلى تجذر الدولة التونسية فقد استطاع النفوذ المركزي للدولة التونسية، عبر مسار طويل أن يضعف الخصوصيات المحلية، ويخفف بذلك تدريجيا جميع منابع النفوذ الأخرى المضادة لنفوذ المركز، ويؤسس في الوقت ذاته لولاء جماعي، فضعف المحلي لصالح المركزي، وتفككت معه البنى الجماعية، وخاصة منها البنية القبلية.[33]

وعموما يمكن القول إن عملية التحديث السياسي وبناء الدولة التونسية المستقلة ساهمت إلى حد كبير في عملية دمج وصهر كافة مكونات المجتمع التونسي، الذي يتميز بتجانس ديني وقومي ولغوي وطائفي يكاد يكون فريدا في العالم العربي[34] وقد حاول بناة الدولة الحديثة "تحديث" المجتمع من خلال إجراءات قانونية وإدارية واسعة همت التشريعات والبنى التحتية الذهنية الجماعية وتوحيد مرجعيات المجتمع وإعادة تشكيل الشخصية التونسية[35]، وعليه تتسم الشخصية التونسية بخاصية التوحد والتجانس، ولعل هذا مايفسر ولو جزئيا، أن تونس هي من أكثر الأقطار المغاربية تعربا وأسلمة وتوحدا من الناحية العقدية بحكم اعتمادها الكلي على المرجعية المالكية، وهي فيما يبدو من أكثر الأقطار تجانسا عرقيا وتوحدا لغويا.[36]

---

[31] – عبد اللطيف، ص 41.

[32] – الهادي التيمومي، تونس والتحديث: أول دستور في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى (تونس، مطبعة المغرب للنشر، 2010)، ص13.

[33] –عبد الحميد هنية،" بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة"، عمران، العدد:4 (2013)، ص24.

[34] – عبد اللطيف الحناشي، تونس من الثورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسير، الطبعة الاولى(تونس، منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع، 2019)، ص 181.

[35] – البشير بن سلامة، الشخصية التونسية: خصائصها ومقوماتها، الطبعة الاولى (تونس،نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله،1974).

[36] – المنصف وناس، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الطبعة الثالثة (تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2014)، ص38-39.

لهذه الاعتبارات تظل الحالة التونسية أقل الدول المغاربية تهديدا، وتبقى تبعا لذلك بمنأى عن حالة التشظي والتعرض لخطر التفكك الهوياتي وبالتالي تلاشي الولاء السياسي بالقياس مع باقي البلدان المغاربية.

ثالثا: أسباب تلاشي الولاء السياسي للدولة القطرية المغاربية

كثيرة هي الأدبيات التي خلفها رواد الفكر العربي المعاصر التي حاولت استجلاء معالم أزمة الدولة القطرية العربية، باعتبارها أزمة لنظرية الدولة الحديثة، وما واكبها من قصور على مستوى التأصيل النظري للدولة الوطنية، مما انعكس على مستوى درجة شرعية هذه الدول، وعلى مستوى درجة ارتباط الشعوب العربية بها.

1- حداثة الدولة القطرية المغاربية

إن حداثة العهد بالدولة الوطنية القطرية جعلت علاقة الفرد العربي متذبذبة تتراوح بين حالة الدولة واللادولة، كما أن هذه التجربة ضلت محدودة، متقطعة غامضة، وعلاقة الفرد بها غلب عليها السلب أكثر من الإيجاب، وكأن الفرد العربي لا يعايش الدولة إلا في خضوعه لأحكامها عسكريا وضريبيا في مناسبات معينة[37].

إن تجربة العرب التاريخية إجمالا مع الدولة شابتها اعتبارات عدة زادت من حدة هذه العلاقة الهلامية، صحيح أنه كان ثمة "ولاء" للإمبراطورية العثمانية، بدرجة أو بأخرى من حيث تمثيلها غالبية "دار الإسلام" كأمر واقع، ولكن هذا الولاء، لم يتجسد في معاينة مباشرة للعلاقة المنتظمة المقننة بين الفرد والدولة.[38]

لذلك، إذا كانت الدولة مدرسة السياسة في حياة الأمم، يمكن القول إن العرب عموما، لم تتح لهم هذه المدرسة إلا بقيام الدولة الوطنية القطرية التي تمثل أول تجربة دولة مباشرة في حياة كل عربي، وكل جماعة عربية، وكل منطقة عربية[39].

ومع أن الدول المغاربية بلغت من عمرها أكثر من ستة عقود فإنها لم تتحقق كدول كاملة الأركان، فالدول القطرية المغاربية مثلما عبر عن ذلك عابد الجابري لم تشبع من نفسها بعد، أي أنها لم تتحقق كدولة وككيان ومازالت تبحث عن ترسيخ ذاتها.

2- الولاء للفكرة بدل الدولة

إن مقتضى الولاء والتماهي مع الدولة كما تجسد وتبلور في إطار الدولة الحديثة، يصطدم مع التصور العربي الإسلامي للعلاقة بين الفرد والجماعات الأهلية من جهة والدولة من جهة أخرى حيث نجد الولاء في التصور العربي الإسلامي يتعلق بمستوى أعلى وأسمى كثيرا من الدولة، الولاء لا يكون إلا للفكرة[40]، لذلك فالانضواء في محيط دولة لا يتطلب ولاء ولا تماهيا، بل مجرد عدم اللجوء للعصيان المسلح عليها، من منطلق أن الدولة طارئة وزائلة دائمة التحول.

---

[37] – خميس والي، ص 56.

[38] – خميس والي، ص 56.

[39] – خميس والي، ص.57.

[40] – علي خليفة الكواري،(تنسيق وتحرير)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الأولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 78.

ويكمن وراء هذه الأولوية في الوطن العربي بعد تاريخي، حيث الولاء للإسلام كان أكثر من الولاء للدولة، وهذا ما يفسر تمحور الفكر العربي الإسلامي حول مفهوم الجماعة ومفهوم الأمة أكثر منه حول مفهوم الدولة، فالإسلام وليس الدولة أو السلطة هو مركز الثقل في تشكيل الوعي الجماعي العربي الإسلامي، وهو مركز التوازن والاستقطاب في مجتمع مشدود بين روابط الجماعة المحلية من جهة، ومن جهة أخرى الولاء الشكلي لدولة رمزية لاقومية، وفي معظم الأحيان لا دينية، أي لا تستمد سيادتها وشرعيتها من الجماعة الدينية، وإنما من "السيف".[41]

من هنا فإن صعوبة إضفاء الشرعية على الدولة في المغرب الكبير يعود في جزء منه إلى وجود "الطوبى الإسلامية" أو "الطوبى العربية"، فوجود هذه الطوباويات المنافسة للنظام السياسي من شأنه أن يحرم الدولة من تحصيل أي شكل من أشكال الولاء، واللجوء من ثم إلى العنف لكي تتحول إلى قوة خالصة[42]، وهذا ما يؤكده عبد الله العروي حينما يقول:"بوجود الطوبى تنزع الشرعية عن الدول الإقليمية، يوجد ولاء ولكن غير مرتبط بها، يوجد إجماع ولكن ليس حولها، في هذه الحال تنفصل السلطة عن الشرع، القوة عن النفوذ، إن أوامر الدولة تنفذ، إن انجازات تحقق وتجهز الدولة الإقليمية البلاد، تعلم، تشغل، تنظم، إلا أن كل هذه الانجازات لا تكسبها ولاء ولا تنشئ إجماعا حولها، خاصة إذا كانت دعايتها تعيد باستمرار إلى الذاكرة أنها مرحلة فقط على طريق تحقيق الدولة العربية الكبرى".[43]

3- فشل الدولة الوطنية المغاربية في تحقيق تطلعات شعوبها

إن فشل الدول المغاربية في تحقيق الولاء السياسي اللازم لضمان شرعيتها، يختزل فشل الدولة القطرية المغاربية عبر كافة المستويات، ذلك أن ميلاد الدولة الوطنية القطرية صاحبته العديد من الاكراهات والأعطاب لحظة التأسيس والبناء، لذلك وصلت دائرة الأزمة قبل أن تتوطد وترسخ وتصبح حقيقة، وهي حالة يمكن نعتها بالأزمة المكعبة[44]، حيث أصبح عصيا إعادة تجديد مصادر مشروعيتها التي تآكلت، وأصبح عصيا المحافظة على القيم التي نهضت بها، وتجديدها لتستمر متناغمة مع مرجعية المجتمعات ودائرتها الحضارية، كما أصبح عصيا على النخبة القائدة لبناء الدولة الوطنية تحقيق التنمية المستقلة الموعودة. بالجملة نحن أمام مأزق في سيرورة بناء الدولة الوطنية العربية والمغاربية من ضمنها.

إن الرهان الشامل على الدولة والتسليم لها لما مثلته من وعود وبرامج ومشروعات سلبت الوعي والإرادة معا، لذلك أعطى المجتمع لهذه الدولة الحديثة كل السلطات والصلاحيات الاستثنائية، ووضع ثقته الكاملة في نخب الاستقلالات، وأعطى ولاءه الكامل للدولة الحديثة بعد أن ضحت شعوب هذه الدول بكل ما تملك من أجل تحقيق الدولة المستقلة وتحقيق الآمال والطموحات.[45]

---

41 – برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، الطبعة الرابعة(بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2013)، ص136.

42 – عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ، الطبعة الأولى (بيروت، مركز الوحد العربية،1997) ص.127.

43 – عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الطبعة الأولى (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2002)، ص67.

44 – سهيل البوجي، المجال العربي في الكيانات الدستورية القطرية: تسوية التجزئة، الطبعة الاولى(بيروت، معهد الإنماء العربي، 1992)، ص 80.

45 – برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الرابعة، بيروت، 2015، ص. 12-13. (بتصرف)

إن التأييد والولاء والشرعية الذين اكتسبتهم الدولة الناشئة كانت بسبب وعودها، وأمام عجزها عن الوفاء بذلك، صارت الدولة الحديثة التي نشأت لتحرير المجتمع أداة استيلابه الرئيسية، وسار هو رهينة لها بمقدار ما وضع رهاناته المصيرية فيها[46].

لذلك فأزمة الدولة أعمق مما قد يبدو عليه عادة وكأنها أزمة نظام، إنها أزمة فكرتها ذاتها، وتلاشي روح الولاء للسلطة الوطنية والانتساب إلى المشروع الذي كانت تقترحه على المجتمع نابع بالضبط من انكشاف عجز السلطة عن انجازه، وليس بسبب تحققه.[47]

الأمر الذي أفقد الدولة الوطنية الحديثة قدرتها على استقطاب الولاء وتحقيق الاندماج والإجماع، لان كيان هذه الدولة كان في تكوينه السياسي والاجتماعي غير مندمج وغير متماسك في الكثير من نماذجه[48]، مما يؤكد مقولة أن تكوين الدولة العربية الحديثة حمل بذور أزمتها منذ بدايات تأسيسها حيث تستند في أغلبها إما إلى مصادر دينية أو عصبوية أو إلى مبدأ الغلبة والاستيلاء.

4- تعدد الولاءات/أولوية الولاءات الفرعية

الوطن العربي تتجاذبه العديد من الدوائر الهوياتية بسبب تعدد دوائر الانتماء، مما ينعكس على مستوى الجهة المستقطبة للولاء. حيث يمتاز الوطن العربي لا بمحور واحد من الولاء، بل بأربع مستويات منه، تتنافس وتتصارع وهي[49]:

- الولاء للدولة، وهذا المستوى من الولاء ذو بعد سياسي سلطوي وأحيانا تسلطي؛
- الولاء للأمة الإسلامية، وهذا المستوى ذو بعد عقائدي؛
- الولاء للأمة العربية، وهذا المستوى ذو بعد ثقافي حضاري؛
- الولاء أو الانتماء إلى المجموعات المحلية/الجزئية، سواء أكانت هذه المجموعات إثنية أم عرقية أم دينية...ألخ.

ولا شك أن البعد السياسي هو الحلقة الأضعف والأكثر إشكالا في هذه الرباعية من الولاءات، فهو يمثل الإشكالية السياسية العربية، التي تنطوي بدورها على إشكالات عدة. هذا البعد، بالاختيار حينا، وبالإكراه أحيانا كثيرة، ظل يمثل الواقع السياسي القائم والممكن الذي لم يكن أمام الفرد والمجتمع إلا القبول به أو التعايش معه، من دون منحه ولاءه الكامل أو التطابق والتماهي معه بصفة نهائية نظرا إلى قوة جذب الأبعاد الأخرى في الوقت ذاته؛(الولاء للدولة الإسلامية-الولاء للأمة العربية- الولاء للمجموعات المحلية)؛ ونظرا لعدم التوصل حتى الآن إلى صيغة متوازنة ثابتة تقيم التصالح أو تحسم التعارض بين قوى الجذب الأربع في بنيان الهوية الواحدة،[50] فإذا كان الفرد الذي يعيش في كنف الدولة، متعدد الانتماءات بقدر تعدد الدوائر الهوياتية، فإن تحقيق الولاء للدولة يقتضي تجاوز الانتماءات القبلية والعرقية والدينية واللغوية، إلى الانتماء إلى الدولة كمركز سياسي.

---

[46] – غليون، المحنة العربية، ص 13.

[47] – المرجع نفسه، 2015، ص 239.

[48] – عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، الطبعة الأولى، (بيروت، منتدى المعارف، 2013)، ص81-82.

[49] – الهرماسي ، ص. 79.

[50] – الهرماسي، ص. 79.

إن تزامن ثورات الربيع العربي في أكثر من بلد عربي، دل في نظر الكثيرين، على وجهة تغيير شاملة وعميقة وعابرة للخصوصيات القطرية، هدفها إحداث قطيعة مع مشترك بنيوي حاضر بقوة وعمق خلف الخصوصيات الإقليمية، فهل يمكن فعلا قراءة حدث الثورات العربية، كحدث يستطيع أن يتجاوز الحالة المستعصية للتناقض بين "الدولة" و"الأمة"، التي طبعت ميلاد الدولة الوطنية إلى حالة من التطابق[51].؟ وبالتالي افتراض أن طموح الساحات العامة في مختلف الدول، لحظة الحراك الثوري، كان مرتبطا بالدفاع عن انتماء متخيل لأمة تتجاوز حدود الدولة الوطنية[52].

الواقع أن عنفوان اللحظة وديناميةالحراك الثوري في مختلف الميادين-الساحات العربية، صاحبه منسوب جد مرتفع من العواطف والأحاسيس الجياشة لتحقيق طموحات وأمال الشعوب التي ظلت لعقود من الزمن في خانة التمني والمتخيل المستعصي عن الإدراك، طموحات عجزت الدولة الوطنية عن تحقيقها، على مدار ستة عقود أو يزيد من عمرها. لذلك اعتقد الكثير أن اللحظة أزفت وأن الربيع العربي يستطيع أن يقوم بوحدة الشعوب العربية التي لم تفلح في تحقيقها التيارات القومية، ويستطيع أن يتجاوز الحدود التي وضعها الاستعمار منذ سقوط الخلافة واتفاقية سايكس بيكو،[53] ويستطيع بالتبع أن يحل قضايا العرب المزيفة وعلى رأسها قضايا الحدود في العالم العربي. في مقابل هذا الخطاب المتفائل، وعلى العكس من ذلك يشير البعض الأخر إلى تراجع خطابات الهوية فوق "الوطنية"، إسلامية كانت أم قومية، في مقابل تصاعد حدة خطابات الهويات الجزئية، إنها مفارقات حدث الثورات العربية التي أفرزت اتجاهين متعارضين:

- نزوع نحو الانشطار الهوياتي، وبالتالي خطر الارتداد إلى مرحلة ما قبل "الدولة الوطنية"؛
- نزوع نحو تجاوز الخصوصيات والاختلافات الإقليمية التي كرستها الدولة القطرية، وتنامي خطابات الهوية ما فوق" الوطنية"، مع ما تحمله من إمكانيات انبعاث آمال تحقيق حلم/طوبى "الوحدة العربية" و"الجامعة الإسلامية".

إنهما مساران متناقضان: مسار التفكك والانشطار، ومسار مزيد من الاندماجات في أفق تحقيق مطمح/ مطلب الوحدة، هذه المراوحة بين المسارين سرعان ما ستتلاشى ما بعد مرحلة الحراك الثوري، وبداية مرحلة الارتدادات التي عمقت من جراح الشعوب، مما أضحى ينذر بخطر الانشطار الهوياتي، بل وبخطر تفكيك الدولة القطرية، بسبب تعاظم التعبيرات الهوياتية الجزئية وصراعاتها التي أضحت تهدد مصالح وبنى من صميم الدولة الوطنية القائمة[54]. وأمام التوترات الجارية والحروب الأهلية المشتعلة في بعض الساحات العربية، تراجعت خطابات الهوية فوق "القطرية"، في مقابل تنامي خطابات ما قبل الدولة الوطنية الحديثة، مما جعل الشعوب العربية تستعيض عن مطمح تحقيق التكامل أو الاندماج أو الوحدة، بمطمح الحفاظ على تماسك اللحمة الوطنية لكل قطر على

---

[51] – حسن طارق، "الدولة الوطنية بعد الثورات: جدل الايديولوجيا والهوية"، الديمقراطية، العدد: 56 اكتوبر (2014)،ص. 105.

[52] – حسن طارق، ص 104.

[53] – حسن حنفي، "الثورة والهوية والعمل العربي المشترك"، الديمقراطية، السنة 13، العدد:50، أبريل (2013)، ص.59.

[54] – عبد الله حمودي، الحداثة والهوية: سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–بيروت، الطبعة الأولى، (2015)، ص.11.

حد، لأن التحدي الراهن الذي أضحت تواجهه الدولة الوطنية هو الحفاظ على ذاتها وتعزيز أسسها ومقوماتها، لمواجهة خطر التفكيك والانقسام، وهذا لن يتم إلا من خلال ضمان حد أدنى من الولاء السياسي لها في أفق ضمان أولوية هذا الولاء على باقي الولاءات الجزئية المنافسة لها.

5- الانتقال الجيلي

يكتسي موضوع تحول الأجيال أهمية سياسية كبيرة في علاقته بموضوع الولاء السياسي، إن استبدال جيل بجيل جديد في ظل المتغيرات المجتمعية المتسارعة، ينطوي على انعكاسات وتداعيات كبيرة، فاهتمامات الأجيال الحالية غير اهتمامات الأجيال السابقة، والطموحات غير الطموحات، إن انشغالات الجيل الحالي هي أكثر اقتصادية واجتماعية منها من الاهتمامات الإيديولوجية والسياسية، ومنشغل أكثر بتلبية حاجاته الخاصة على الفور من حيث التعليم، وفرص العمل، والسكن والحراك الاجتماعي، إنه أكثر استعدادا للقتال من أجل هذه الاحتياجات خارج الإطار المؤسسي الفاشل.[55] من هنا ضعف وتلاشي الروابط بين الجيل الحالي والدول القائمة، بعد أن تحلل من كل التعاقدات الناظمة لعلاقة الدولة بالمجتمع والتي لم يساهم في رسمها ولم يكن شاهدا عليها، وبالتالي أصبح غير معني بها، وهو ما عكسته بشكل جلي موجة الحراك الثوري التي عمت البلدان المغاربية، وهو احتجاج جذري في عمقه من قبل جيل يتوق إلى الحياة بكل حرية خارج الإطار الذي وضعته الدولة التسلطية.

إننا أمام جيل جديد ذو ثقافة سياسية جديدة غير ثقافة الأجيال السابقة، بسبب التغيرات القيمية التي أدت إلى تغيرات على مستوى منظومات الوعي والإدراك لدى فئات عريضة من المجتمعات، أفضت إلى خلخلة النواظم العلائقية التقليدية التي ظلت تحكم الدول بمجتمعاتها. من هنا يمكن القول أن الحراك الثوري العربي، دليل في مستوى معين على إرادة جماعية لإعادة بناء التعاقد المجتمعي والسياسي على قاعدة الحرية والمساواة والكرامة والتخلص من بنية الاستبداد.

وتؤكد أغلب استطلاعات الرأي، الهوة الفاصلة بين المجتمع وبخاصة الفئة المكونة من الشباب وبين المؤسسات والنخب الحاكمة، فالمسوح التي دأب المؤشر العربي على إجرائها في السنوات الأخيرة كلها تؤكد انعدام الثقة وحالة عدم الرضا تجاه المؤسسات السياسية من حكومات وأحزاب سياسية ومجتمع مدني، ولا شك أن خلع المصداقية عن هذه التنظيمات السياسية باعتبارها أداة ممارسة السياسة، يؤدي إلى فقدان الثقة في خيار المشاركة السياسية، وبالتالي فقدان الثقة في مجمل العمليات السياسية، وبالتبع، فقدان الثقة في الأنساق السياسية القائمة، من منطلق أن حالة اللامبالاة وعدم الثقة تجاه السياسات، يعد مؤشرا دالا وعجزا كبيرا على مستوى الشرعية، وبالتالي تراجع درجة الارتباط بين الدولة والأفراد مما ينعكس سلبا على مستوى الولاء السياسي لها.

رابعا: تحديات تلاشي الولاء السياسي

1- دعاوى الانفصال

---

[55] –Abdel Naser Jaby, »The Impasse of Political Transition in Algeria :Three Generation and Two Scenarios », Research Paper Series, (Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar,April 2012). Online at :^http ://english.dohainstitute.org^.Consulted on june 20, 2020.

لعل أخطر ما يترتب عن تآكل وتلاشي الولاء السياسي للدولة هو تنامي دعوات الانفصال والتجزئة، باعتبارهما أكبر التحديات التي تعترض الدول في بقاءها واستمرارية وجودها.

وتعتبر المنطقة المغاربية إحدى أبرز بؤر التوتر في العالم وتحتل هذه البلدان مواقع متقدمة بين الدول التي تعرف هشاشة كبيرة، وتتوزع البلدان المغاربية بين دول تعرف صراعات داخلية، ودول تمر بمراحل انتقالية متعثرة، وأخرى تعرف تصدعات داخلية. مما بات ينذر بخطر تفكيك الدول القطرية المغاربية بسبب تنامي دعاوى الانفصال، فالهويات الفرعية، المذهبية واللغوية والإثنية، التي ظلت مقموعة لعقود، لم تبق في حدود ودائرة التعبير الثقافي، بل انتقلت إلى إطار سياسي لا مركزي ثم اتحادي، وبات ينذر بفعل التوترات التي تعرفها المنطقة للانتقال إلى كيانات سياسية ذات نزوعات انفصالية، وبعضها بدأ يتحول إلى حركات انفصالية كما هو الحال في المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا[56].

2- تحدي الانشطار الهوياتي

من أكبر التحديات التي تواجهها الدول المغاربية، في علاقته بموضوع التفكيك والانقسام هو تحدي الانشطار الهوياتي، فمعظم البلدان المغاربية تعاني هشاشة على مستوى الانسجام الداخلي وسيادة حالة من اللاتجانس، تعكسه بشكل واضح تعاظم التعبيرات الهوياتية الجزئية والتأكيد على تحقيق مطالبها، مما أضحى ينذر بخطر الانشطار الهوياتي، وبالتالي خطر تفكيك الدول القطرية المغاربية ذاتها.

ورغم اشتراك الدول المغاربية في مواجهة تحدي الانشطار الهوياتي، بعد مرحلة الحراك الثوري الذي عرفته بعض بلدانها، إلا أن ذلك ليس مطروحا بنفس الدرجة والحدة، بل ثمة تباينات واختلافات واضحة بينها، بالنظر إلى اختلاف درجة التجانس واللاتجانس في كل دولة على حدة، وبالنظر إلى طبيعة الأنظمة السائدة ودرجة انفتاحها السياسي.

3- تحدي تبديد رأسمال الانسجام

رغم ما يمكن تسجيله على مستوى فشل أو تعثر عملية الاندماج الوطني في الكثير من المناطق في مجتمعات المغرب الكبير، وهو ما يجسد في جانب منه فشل الدول القطرية المغاربية في تحقيق طموحات شعوبها على هذا المستوى، إلا أن هذه الأقطار المغاربية تستند إلى رصيد جد مهم من الانسجام رغم تنوع نسيجها الاجتماعي، وبتعبير الانتروبولوجي المغربي عبد الله حمودي[57]، هذه المنطقة تتوفر على عملة صعبة لم يتم التفكير فيها إلى حدود الآن وهي: التمازج، وهذا التمازج لم يحصل عن طريق العنف والإكراه. هذا الرأسمال الاجتماعي الذي تشكل عبر سيرورة تاريخية من التمازج والاندماج والذي يشد لحمة شعوب هذه الأقطار، أصبح مستهدفا من خلال سياسات وخطط مضادة، إذ ثمة عمل دؤوب على التوظيف السياسي للرصيد الاجتماعي القبلي"العشائري"، والاثني والمذهبي، في إطار محاولات حثيثة لتحقيق المشروع التفتيتي في الدول المغاربية على غرار ما يستهدف باقي البلدان العربية، وذلك عبر ما يصطلح عليه بسياسات التفجير السوسيولوجي، القائمة على أساس اعتماد عدة

---

[56]- ساسين عسال، "مخاطر انهيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 437، السنة: 38، يوليو (2015)، ص.66.

[57]- حمودي، ص.119.

استراتيجيات أهمها التحريك الخارجي للهويات مادون- الوطنية،[58] هذه الاستراتيجيات تستثمر واقع الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتردية، فضلا عن حالة التجانس الرخو في بعض الدول واللاتجانس في الدول الأخرى، مما يفضي إلى تآكل رأسمال التجانس والاندماج الذي عملت الدولة الوطنية القطرية على تعزيزه جزئيا بعد مرحلة الاستقلال.

4- انكسار هيبة الدولة

لعل من بين أخطر ما يترتب عن تآكل وتلاشي الولاء السياسي، انكسار هيبة الحكام والأنظمة السياسية، اللذان يتلوهما انكسار هيبة الدولة بالتبع، نتيجة سيادة حالة من النفور العارم لدى مختلف الشرائح المجتمعية، جراء تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعكس حالة من العجز لدى الأنظمة السياسية القائمة في إثبات فاعليتها في إدارة شؤون بلدانها، وعجزها عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية والبناء، بل وعجزها عن تلبية المطالب المجتمعية الضرورية، وفقدان القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

في هذا المستوى تبلغ أزمة شرعية الأنظمة السياسية ذروتها والتي تتجسد في عدم تقبل المؤسسات الرسمية وعدم الاحتكام للأطر القانونية والتنظيمية، مما يؤكد أن الخلل يطال جوهر السلطة وطبيعة العلاقة المفترضة بين هذه السلطة وعموم الشعب.

الولاء يتأثر بطبيعة العلاقة السلطة بالشعب إيجابا وسلبا، ويزداد الأمر استفحالا حين استشراء الفساد، ذلك أنه إذا كان الولاء يحقق إشباعا لحاجة ضرورية لدى الفرد، ومن ثم لابد من سلطة قائمة لها مكانتها في نفوس الأفراد، فإنه حينما يكتشف الفرد فساد القضية يتوقف عن الولاء لها والإخلاص لها.[59]، فانفصال السلطة عن الشعب وعدم مشاركة الفرد في القرارات السياسية وعدم مراعاة السلطة لمصالح الأفراد، يؤدي إلى شعور الفرد بالاغتراب[60]، مما يؤثر في درجة ارتباطه بالسلطة والدولة، وبالتالي تلاشي ولائه السياسي لها.

خامسا: أسس ومقومات تعزيز الولاء السياسي للدول المغاربية

ثمة مجموعة من المداخل ينبغي الاشتغال عبرها، لتجاوز معضلة تلاشي الولاء السياسي، هذه المداخل نعتبرها أساسية وكفيلة باسترجاع الدول المغاربية لشرعيتها وهيبتها، ويمكن تحديدها في الآتي:

1- المدخل السياسي: إعادة بناء الدولة المغاربية على أسس قانونية ودستورية

إذا كانت إحدى شروط بناء هوية وطنية، هو وجود بيئة ديمقراطية ومؤسسية تتيح لمكونات المجتمع الحق التمثيلي والمشاركة في المجال العام، خاصة أنه من الصعب في ظل الأنظمة الاستبدادية أن تنشأ مجتمعات متماسكة لديها القدرة على استيعاب الآخر، وتكريس المواطنة التي تقوم بالأساس على الحقوق المتساوية بين المواطنين بغض النظر عن طبيعة انتماءاتهم[61]، فإن الطبيعة الاستبدادية للأنظمة المغاربية -وإن بدرجات

---

[58]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الطبعة الأولى، بيروت، أبريل (2012)، ص.56.

[59] - رويس، ص 22-26.

[60] - رويس، ص 9- 10.

[61]- خالد حنفي علي، " معضلة الهوية الوطنية بعد الثورات: ليبيا نموذجا"، الديمقراطية، العدد 56، أكتوبر، (2014)، ص.68.

متفاوتة- قد أسهمت في نشوء معضلة الهوية الوطنية، بسبب سيادة حالة من الاحتكار السياسي القائم على أساس الاستفراد بالحكم، مع ما يعنيه ذلك من إقصاء وتهميش وتغييب لباقي المكونات المجتمعية، وبالتالي غياب التمثيل الشامل، ويترجم هذا الغياب بشكلين عريضين: ديكتاتورية تشمل الأمة بأسرها، أو ديكتاتورية فئوية تستبعد جماعات محددة بسبب طابعها الاثني أو الديني أو الجهوي أو القبلي.[62]

وإزاء مثل هكذا نموذج حكم، نكون أمام نظام سلطوي احتكاري تنتفي فيه التعددية السياسية، ولاشك أن غياب إقرار التعددية الحقيقية التي تعترف بجميع مكونات المجتمع، يؤدي إلى بروز الخصوصيات الضيقة وتغذية أسباب التوتر والتعصب التي تظل كامنة إلى أن تهيأ الظروف وتطفو على السطح، وهو ما تجلى بشكل واضح إبان وبعد مرحلة الحراك الثوري في البلدان العربية.

لذلك يمكن القول إن الدول المغاربية تواجه معضلة ثلاثية الأبعاد، والمتمثلة في إعادة بناء الدولة الوطنية على أسس جديدة، وتأسيس الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المواطنة، من منطلق أن مختلف التهديدات التي تعرفها البلدان المغاربية هي سبب ونتيجة لهذه الاختلالات على مستوى هذه الأبعاد، وتتغذى في ظل غياب هذه المقومات أو هشاشتها، وعليه أعتقد أن مواجهة التهديدات المحيطة بالدول المغاربية في مختلف أبعادها يمر عبر بناء مؤسسات ديمقراطية، ولا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية إلا في إطار دولة وطنية تحظى بالشرعية، وتستوعب تعدديتها المجتمعية ضمن أطر دستورية وسياسية وقانونية يقبلها الجميع. إنه المدخل الرئيس لتحصين البلدان المغاربية بمقومات المناعة ضد مختلف التهديدات والمخاطر التي تنذر بتفكيك الدولة القطرية المغاربية. فالاطار المرجعي للعمل السياسي الديمقراطي هو الدولة الوطنية التي تشكل أمة غير الأمم الدينية والثقافية، وغير القومية، إنها أمة المواطنين[63]

إنه موضوع السؤال القديم/ الجديد الذي صاحب ميلاد الدولة القطرية العربية الذي بدا يطفو على السطح ويفرض نفسه بإلحاح: سؤال نموذج الدولة الوطنية القطرية، ما طبيعتها وما شكلها وما هي وظيفتها؟

ولأن كانت هذه الورقة لاتسمح بملامسة مختلف جوانب هذه الإشكالية الكبيرة، إلا أنه حسبنا التأكيد هنا أن الدولة المغاربية المراد التأسيس لها وإعادة بنائها ينبغي أن تتم على أسس مدنية- تعاقدية. تحتضن كل تعبيرات مجتمعها، وتتعامل مع كل المكونات على أساس المواطنة الجامعة بصرف النظر عن الدين أو المذهب أو العرق،[64] فلا يمكن انجاز مفهوم الاندماج إلا بإعادة بناء مؤسسة الدولة في المجال العربي، والمغاربي من ضمنه، على أسس قانونية ودستورية متعاقد عليها، تحقق حياد الدولة تجاه عقائد وإيديولوجيات مواطنيها والتعامل مع قوى المجتمع المتعدد على قاعدة قانونية واحدة، وهو الشرط الأساسي لتحقيق دولة المواطنة التي تعني قبل كل شيء آخر ضمان الحياة الكريمة للجميع، وبدون استثناء، والحرية لكافة أفراد المجتمع، والمساواة الفعلية أمام

---

[62]- فالح، ص.186-187.

[63] – عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، بيروت، آب/أغسطس(2014)، ص.154-155.

[64]- محمد محفوظ، تحرير الديني: الدولة المدنية طريقا، الطبعة الأولى، (بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 201)، ص.24.

القانون، والمشاركة العملية في القرار.[65] وغياب هذا الشرط الأساس، يجعل الدولة مهددة كل لحظة بسبب تنامي التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء.

2- المدخل الاجتماعي: العدالة الاجتماعية

الشكل الاقتصادي الغالب في البلدان المغاربية يقوم على أساس تدخل الدولة، وهي المالك الحصري للأصول الاقتصادية، من هنا غياب فصل الثروة عن الدولة، مما أدى إلى دمج السياسة في الاقتصاد[66]، وبسبب الاحتكار الاقتصادي والسياسي أصبحت السلطات متمركزة في يد نخبة ضيقة، والثروات الأساسية الخاضعة لهيمنة الدولة تتوزع على الأسر الحاكمة والمنتمين إلى نظامها القرابي وبالنتيجة تستشري ظاهرة ثراء الأسر الحاكمة وظاهرة الوراثة السياسية، وانتفاع مناطق وجماعات إثنية أو دينية أو مذهبية على حساب جماعات أخرى.[67]

واقتران الاحتكار السياسي بالاحتكار الاقتصادي، يولد في المحصلة النهائية اختلالات بنيوية، وتفاوتا في توزيع الموارد بين المناطق وأقاليم الدولة الواحدة حيث تسود تباينات وفوارق اقتصادية وتنموية صارخة، إضافة إلى غياب عدالة توزيع الموارد بين الطبقات الاجتماعية، بل أيضا بين الجماعات الجزئية الإثنية والدينية والمذهبية والتي تشكل خطرا أشد من سابقيه، بالنظر إلى أن الفوارق الاقتصادية بين الإثنيات والمناطق والجماعات الدينية أخطر من الفوارق بين الطبقات، لأن هذه الأخيرة تولد احتجاجات وتمردات اجتماعية على النخب الحاكمة، أما الأخرى فتولد تمزقات وتمردات على الدولة كجماعة قومية وصولا إلى الانفصال.[68]

إن سياسات الاحتكار التي نهجتها الحكومات المغاربية في ما يتعلق بالثروات الطبيعة والتجاهل الكبير لحق الشعوب والمجتمعات في الاستفادة من هذه الثروات، يعتبر من أهم الاختلالات البنيوية التي تقف وراء العديد من التوترات التي تعرفها المنطقة المغاربية، هذه الأخيرة تزخر بالعديد من الموارد الاقتصادية التي تذر أموالا مهمة في خزان هذه الدول، إلا أن انعكاس هذه الموارد على التنمية المجتمعية يظل ضعيفا جدا، يعكسه ضعف مؤشرات التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي.[69]

إن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية المستدامة هو الكفيل بتجاوز التفاوتات الجهوية في التنمية، وبالتالي تجاوز التوترات التي تهدد وحدة واستقرار المجتمع، والعمل على تلبية حاجات المواطنين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية عبر سياسات تنموية شاملة، هي الكفيلة باستعادة الجيوب والفضاءات المنفلتة من سيادة الدولة، وبالتالي نزع الشرعية والقبول لدى الجماعات والمنظمات التي تهدد كيان الدولة والمجتمع على حد سواء. إن التدبير العقلاني للثروات الطبيعية والاقتصادية المغاربية، وتحقيق درجة عالية من التنمية الجهوية يظل الرهان الأساسي لمواجهة كل النزوعات التجزيئية والانفصالية في المنطقة، وأي إخفاق على

---

[65]- غليون، المسألة الطائفية، ص.10.

[66]- فالح، ص. 185.

[67]- المرجع نفسه، ص.186.

[68]- المرجع نفسه، ص.186.

[69]- الإدريسي، ص 140.

هذا المستوى، سيجعل من هذه الجهات المقصية من التنمية مجالات جغرافية رخوة لانتعاش كل ما هو مصدر للتأثيرات السلبية على كيان هذه الدول.

3- المدخل الثقافي: احتضان كافة التعبيرات الثقافية

فضلا عن معضلتي الاحتكار الاقتصادي والسياسي اللتين عانتا منهما الدول المغاربية، ثمة معضلة ثالثة، والمتمثلة في سيادة حالة من الاحتكار الثقافي، والقائم على أساس هيمنة الثقافة المتغلبة والحاكمة، في مقابل شيوع ثقافة سياسية إقصائية في مواجهة كافة التعبيرات الثقافية الأخرى. وأصبحت شعوب هذه الدول تحت رحمة فرض رواية واحدة على المجتمع والجماعة الوطنية، وإنكار الاختلافات الثقافية والخصوصيات الهوياتية، ولاشك أنه إزاء مثل هكذا وضع، والقائم على أساس سطوة الثقافة والهوية المركزية المملاة من طرف الدولة التسلطية التي لاتترك للثقافات الأخرى أي هامش آخر للتعبير عن ذاتها وعن اختلافها سوى النكوص والعودة إلى أصولها العتيقة، والعودة إلى ما يشكل ذاتها الدفينة.[70]

فمن المعلوم أنه عندما تتعرض ثقافة ما لاهتزازات، مهما كان مصدرها، أو إلى إرادة للقوة تستهدف الاعتداء على مقوماتها واحتقار رموزها وصورها، تجد هذه الثقافة نفسها مضطرة للعودة إلى الأسس العميقة المكونة لها، والرجوع إلى العلامات الأكثر تعبيرا عن هويتها وتميزها، وفي هذه الحالة يتفجر رد فعل لا عقلاني ضد الظلم وإرادة الإلغاء.[71] ولعل هذا ما جعل الانتفاضات وحركات الاحتجاج التي شهدتها دول عربية تحمل معها مطالب من طبيعة هوياتية باسم لغة، أو عقيدة، أو مذهب، أو طائفة وحتى قبيلة، بحكم أن بنى الاستبداد أخضعت باقي المكونات الثقافية لواقع قهري يلغي فيه كل تعبير مغاير للخطاب السائد. من هنا فالاعتراف بالتنوع الثقافي وحق ممارسة هذا الاختلاف بشكل علني يعد أمرا لا بديل عنه، غير أن إدارة هذا التنوع الثقافي في إطار إرادة العيش المشترك تقتضي تدبيرا ديمقراطيا حقيقيا يحفظ لحمة المجتمع، لأن التنوع الثقافي بقدر ما يمكن الاعتراف به باعتباره وسيلة لتعزيز العيش المشترك والهوية الوطنية الجامعة، يمكن بالمقابل أن يكون عامل تفجير للسلم المدني إذا لم يعالج في إطار ديمقراطي حقيقي يقر بكل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.[72]

إن بلورة سياسات ثقافية قوامها التنوع والتعدد، من خلال احتضان كافة التعبيرات الثقافية والتشكيلات المجتمعية وضمان حقها في التعبير والوجود هو ما من شأنه أن يشد لحمة البنية المجتمعية للدول المغاربية، في مواجهة كافة المخططات والمشاريع التي تروم تفكيكها من الداخل.

من هنا الحاجة إلى خلق فضاء اجتماعي وثقافي عابر للجماعات الجزئية أي عابر لحدود اللاتجانس.

---

[70]- أفاية، ص.109.

[71]- أفاية، ص.106.

[72]- أفاية، ص.109.

خلاصة

إن ضعف ولاء الأفراد للدولة، بل وتلاشي هذا الولاء، بعد التحولات التي عرفتها البلدان العربية يعكس في جانب منه، فشل هذه الدول على مستوى التأسيس لولاء سياسي جماعي للدولة، وبالتالي فشلها في تحقيق الاندماج المطلوب بين مختلف مكوناتها المجتمعية وصهر تبايناها واختلافاتها الإثنية والعرقية والقبلية، بل وفشل الدولة في الحفاظ على مستوى التجانس القائم في المجتمع.

كما يعكس في جانب آخر منه هشاشة واضحة على مستوى الانسجام الداخلي وسيادة حالة من اللاتجانس الذي يتغذى من خلال التباينات المناطقية والجهوية، وضعف بين على مستوى درجة ارتباط وولاء المواطن المغاربي للدولة، الأمر الذي عكسته بجلاء حدة انتعاش الولاءات الفرعية، فضلا عن الانشطارات الإيديولوجية والسياسية، وبالتالي فشل الدول المغاربية في ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، إلى جانب حماية الهويات الفرعية في إطار من التناغم والانسجام والتكامل، بسبب سيادة منطق الأحادية الفكرية والهوياتية، مما جعل الهويات الفرعية التي ظلت مقموعة لعقود، تتخطى حدود دائرة التعبير الثقافي، والانتقال إلى إطار السياسي.

الأمر الذي يؤكد أن البنية المجتمعية العميقة المغاربية في عمومها مازالت تزخر بمخزون ثقافي طارد لمفهوم الدولة بشكله الحديث، والذي تعرض للتشويه في صيغته المطبقة في دول ما بعد الاستعمار، بسبب بعض خيارات نخب الاستقلالات، ذلك أن عملية بناء الدولة الوطنية القطرية كان مصاحبا بأعطاب بنيوية كانت نتيجته الفشل الذريع في أداء أدوارها ووظائفها، وبالتالي الفشل في ردم الهوة بينها وبين مجتمعاتها، اختلالات بنيوية عميقة، لم تقوى على تجاوزها إلى غاية اللحظة.

كما أن تلاشي الولاء السياسي للدولة المغاربية، يعكس الحقيقة التي مفادها أن الولاء والخضوع في السابق كان يقوم على أساس تعبئة وتجنيد مختلف وسائل الإكراه والقهر، وان احترام السلطة السياسية لم يكن نابعا من الولاء لها، وإنما بسبب الخوف من بطشها، والحال أن الولاء المراد التأسيس له ينبغي أن يقوم على أساس مدى شرعية هذه الدول ومدى ديمقراطيتها، وعلى أساس تعبئة وسائل الإقناع والحوار وليس وسائل الجبر والإكراه.

هذا العجز البين للدول المغاربية على مستوى تأمين القدر الكافي من الولاء السياسي لها استنادا إلى شرعيتها السياسية ومشروعيتها على مستوى الأداء والانجاز، دفعها إلى الاستعاضة عن ذلك باللجوء إلى توظيف الدين أحيانا أو باللجوء إلى أساليب العنف أحيانا أخرى لترسيخ ثقافة الخضوع والخنوع، ولضمان الطاعة العمياء وفق ثقافة سياسية موغلة في التقليدانية لخدمة المعادلة الثنائية الأبدية: معادلة/منطق السيد والعبد.

لهذه الاعتبارات وغيرها يمكن تصنيف الدول المغاربية ضمن الدول التي يصعب فيها الفصل بين الولاء للدولة والولاء للنظام السياسي، بسبب هيمنة وسيادة منطق الولاء الشخصي بدل منطق الولاء للمؤسسات وللقانون، وبالتالي سيادة وغلبة منطق الولاء الريعي القائم على أساس الاستفادة من مراكز القرب السياسي والاقتصادي والإداري.

لذلك نعتقد أن تجاوز إشكالية تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين الأفراد يشكل أحد أهم التحديات أمام تحقيق الدولة المدنية ومجتمع المواطنة في البلدان المغاربية، ومن ثم ضرورة تغليب الانتماء إلى الوطن، أي إلى

الجماعة الوطنية ودولتها الوطنية على أي انتماء سياسي آخر، من منطلق أن المواطنة الحقة تتنافى وتقديم الولاء السياسي لأي سلطة جزئية في الدولة على الولاء السياسي لسلطة الدولة نفسها.

المراجع:

الكتب

- عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، الطبعة الثانية (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

- زكي، نجيب محمود، قيم من التراث، بيروت، دار الشروق، 1990.

- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

- عبد الله حمودي، ما قبل الحداثة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2022.

- جوزيا رويس، فلسفة الولاء، ترجمة: أحمد الانصاري، الطبعة الأولى (المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد: 337، 2002.

- عبد الإله وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

- كمال، عبد اللطيف ووليد، عبد الحي، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، الطبعة الأولى بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2012.

- أحمد، شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الطبعة الأولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012.

- خميس، حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

- مصطفى عمر التير، صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، الطبعة الأولى، بيروت، منتدى المعاريف، 2014.

- الهادي التيمومي، تونس والتحديث: أول دستور في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، تونس، مطبعة المغرب للنشر، 2010.

- عبد اللطيف الحناشي، تونس من الثورة التائهة إلى الانتقال الديمقراطي العسير، الطبعة الأولى، تونس، منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع، 2019.

- البشير بن سلامة، الشخصية التونسية: خصائصها ومقوماتها، الطبعة الأولى، تونس، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله،1974.

- المنصف وناس، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الطبعة الثالثة، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2014.

- علي خليفة الكواري،(تنسيق وتحرير)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، الطبعة الرابعة، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2013.
- عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الوحد العربية،1997.
- عبد الله، العروي، مفهوم الدولة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي،1981.
- سهيل البوجي، المجال العربي في الكيانات الدستورية القطرية: تسوية التجزئة، الطبعة الأولى، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1992.
-برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الرابعة، بيروت، 2015.
- عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، الطبعة الأولى، بيروت، منتدى المعارف، 2013.
- عبد الله حمودي، الحداثة والهوية: سياسة الخطاب والحكم المعرفي حول الدين واللغة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2015.
- محمد محفوظ، تحرير الديني: الدولة المدنية طريقا، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، 2010.
- التعئبة الانتخابية في تونس دراسة حالة الانتخابات التشريعية2014، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الدوريات:

- خالد حنفي علي، " معضلة الهوية الوطنية بعد الثورات: ليبيا نموذجا"، الديمقراطية، العدد 56، أكتوبر، (2014).
- ساسين عسال، "مخاطر انهيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية"، المستقبل العربي، العدد: 437، السنة: 38، يوليو (2015).
- حسن طارق، "الدولة الوطنية بعد الثورات: جدل الايديولوجيا والهوية"، الديمقراطية، العدد: 56 اكتوبر (2014).
- حسن حنفي، "الثورة والهوية والعمل العربي المشترك"، الديمقراطية، السنة 13، العدد:50، أبريل (2013)،
- عبد الحميد هنية،" بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة"، عمران، العدد: (2013).
- خالد حنفي علي، "معضلات الهوية بعد الثورات..ليبيا نموذجا"، الديمقراطية، العدد: 56، أكتوبر، (2014).

- [11] - يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، المستقبل العربي، العدد: 431.
- حسينة حماميد،" دور الإرث الاستعماري في هيكلة الأزمة وقيام الدولة الأمة في الجزائر"، عالم التربية، العدد: 24،(2014).

Periodicals:

[1] -Abdel Naser Jaby, »The Impasse of Political Transition in Algeria :Three Generation and Two Scenarios », Research Paper Series, (Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar,April 2012). Online at : http ://english.dohainstitute.org^.Consulted on june.